S/PV.7727

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٢٧**

الأربعاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد دي لا كابي غارسيا
	أنغولا	السيد غيموليبكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جايي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد بيسشو

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/498).

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/550)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1620005 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

Fافتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/498)

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/550)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، الذي يشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/576، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته البلدان التالية: إسبانيا، أنغولا، أوكرانيا، السنغال، فرنسا، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/498، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/550، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حظي مشروع القرار بـ ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية الترحيب بسيادة الوزير ديوب. وأود التأكيد لسيادة الوزير على أن مصر ستكون دوماً حاضرة، بالتعاون مع أعضاء المجلس، لتوفير الدعم والمساندة للشعب المالي لتخطي التحديات الراهنة التي يواجهها في هذه النقطة المفصلية من تاريخ مالي. وإننا لن ندخر جهداً في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمجابهة التهديدات التي يتعرّض لها الشعب الشقيق.

إن القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) الذي اتخذه المجلس اليوم، والذي تفخر مصر بالانضمام لقائمة مقدميه، يأخذ في الاعتبار الوضع الصعب على الأرض والتهديدات المستحدثة والفريدة من نوعها التي تجابهها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. والتي أصبحت تعرف، وللأسف، بمهمة حفظ السلام الأكثر خطورة. في اعتقادنا، تضمنت لغة القرار عناصر هامة تراعي المستجدات الميدانية

دون الإخلال بالتوازن المطلوب ومحددات عمل قوات حفظ السلام وفقاً للمبادئ المتفق عليها.

فمنح القرار قوات البعثة ولاية معززة ومتماشية مع المخاطر المحيطة بها. كما عزز من إمكانيات الخوذات الزرقاء لتصبح أكثر قدرة على حماية البعثة وولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين وتقديم الدعم اللازم للحكومة المالية والأطراف الأخرى للإسراع بتنفيذ بنود اتفاق السلام والمصالحة.

وفي هذا السياق أود الإشادة بالدور القيادي للوفد الفرنسي وجهوده الرامية للتوصل إلى قرار توافقي، آخذا في الاعتبار أن جميع الوفود تشاطرت الهدف ذاته. ونجح الجانب الفرنسي في سد بعض الفجوات في آلية تنفيذ تلك الأهداف.

ختاما، فإن مصر تعيد التأكيد على استمرار التواصل النشط مع أشقائنا الماليين لتوفير الدعم المطلوب على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي، حيث نعتقد أن تحقيق الاستقرار في مالي هو حجر الزاوية لتحقيق السلام والرخاء في إقليم الساحل الذي يرتبط بصورة مباشرة بإقليم غرب وشمال أفريقيا، وباستقرار القارة الأفريقية ككل.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوّت الوفد الروسي مؤيدا القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) بالنظر إلى أهمية الحفاظ على دعم مجلس الأمن بالإجماع لعملية السلام في مالي، وللإجراءات التي يتخذها حفظة السلام في البلد. وقد أخذنا في ذلك بعين الاعتبار تطلعات حكومة مالي الساعية إلى التعجيل بعملية تحقيق الاستقرار في المناطق الشمالية من البلد. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار تعريض حفظة السلام حياتهم للخطر بعد أن أصبحوا أهدافا للإرهابيين. ونعرب عن خالص تعازينا لحكومات البلدان التي لقي مواطنوها حتفهم أثناء أداء واجبهم في خدمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي الوقت نفسه، حاولت بعض الوفود – في سياق التفاوض على نص القرار – استغلال الوضع عن طريق فرض صيغة غامضة بعينها على ولاية البعثة. ونرى أن من الضروري أن نعرب عن شواغلنا إزاء غموض الإشارات في النص إلى مستوى التهديدات غير المتماثلة التي تبرر استخدام القوة. وسنلقي بعبء المسؤولية عن تلك الصيغة المفروضة على ضمير المنسقين غير الرسميين للملف المالي الذين أساءوا استخدام مركزهم مرة أخرى وبرهنوا على تجاهلهم لآراء زملائهم.

ويتمثل موقفنا في أن المرونة النسبية التي أعطيت للبعثة المتكاملة – وإمكانية استخدام القوة – إنما تعني أنه ما زال يتعين على حفظة السلام أن يعملوا وفقا لمبادئ حفظ السلام، وأنه لا يمكن النظر في إمكانية استخدام القوة إلا إذا ما أكد تقييم الحالة وجود تهديد خطير بالفعل. وتنذر الضربات الخاطئة ضد المدنيين بمزيد من المخاطر، بل قد تؤدي أيضا إلى تهديدات لذوي الخوذ الزرق أنفسهم، ما يعرِّض عملية السلام برمتها للخطر.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) بهدف تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، اقتناعا منها بأهمية ضمان استمرارية العمل الحاسم الذي تؤديه عملية حفظ السلام في مالي. ومن الواضح أنه يتعين علينا العمل لأجل تحسين الظروف الأمنية للبعثة، ما دام أمن أفراد حفظ السلام يؤثر على فعالية البعثة في الوفاء بولايتها وعلى قوتها، علاوة على مهمتها المتمثلة في حماية المدنيين.

وإن للبعثة المتكاملة – بوصفها عملية لحفظ السلام – سجلا محزنا نظرا لأنها شهدت مقتل أكبر عدد من حفظة السلام نتيجة للهجمات المباشرة. وعليه، فإنه ليس هناك أدنى شك في وجوب إعطاء الأولوية لتحسين أمن الأفراد المنتشرين في البعثة، ليس لمنع وقوع المزيد من الخسائر بين أفرادها فحسب، بل لكي تتمكن البعثة أيضا من الاضطلاع بولايتها على نحو أفضل.

وما برح حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة ينشرون في حالات تتسم بالمزيد من التعقيد. ويعدُّ استخدام الأساليب الإرهابية – الذي يعرف أيضا باسم الأساليب غير المتماثلة – تهديدا خطيرا لسلامة المدنيين وحفظة السلام أيضا، الأمر الذي تنشأ عنه الحاجة إلى أدوات إضافية لتمكينهم من توفير الحماية الفعالة للمدنيين. وبالنسبة لأوروغواي الآن وفي ظل الحاجة إلى التكيف مع التهديد الإرهابي، فإن عمليات حفظ السلام ليست ملائمة – بحكم تكوينها وطابعها – للانخراط في عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب. وفي الحالات التي توجد فيها تهديدات غير متماثلة في البيئة العملياتية، فإنه يجب على عمليات حفظ السلام – بطبيعة الحال – أن تتخذ تدابير أمنية لحماية موظفي الأمم المتحدة والمدنيين على وجه الخصوص.

لقد مكّن مجلس الأمن هذا العام – عبر القرار المتخذ اليوم – البعثة من اتخاذ موقف أكثر حزما واستباقا في الاضطلاع بولايتها. وتدعو الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١٩ المتعلقة بمكافحة الهجمات غير المتماثلة في إطار الدفاع عن ولاية البعثة إلى تنفيذ العمليات المباشرة بموجب وجود تهديدات جدية وموثوق منها. ويرى وفد بلدي أنه لا ينبغي أن يؤدي الطابع الاستباقي لعمليات حفظ السلام إلى اتخاذ إجراءات أو هجمات وقائية حين يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب، لأن من شأن ذلك أن يُحدث تغييرا في طابع ومغزى عمليات حفظ السلام نفسها.

وأود أن أقتبس بإيجاز شديد من تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ”يعتقد الفريق أن وحدات الأمم المتحدة يجب ألا تقوم بعمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب“ (S/2015/446، الموجز) ويستطرد التقرير:

”وحيثما وجدت قوة موازية منخرطة في العمليات القتالية الهجومية من المهم لعمليات الأمم المتحدة للسلام الحفاظ على تقسيم واضح للعمل والتمييز بين الأدوار“(المرجع نفسه).

وبالمثل يشير تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إلى:

”ومثلما يعترف الفريق، بحق، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست هي الأداة المناسبة للعمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب“ (S/2015/682، الفقرة ١٥).

وبالرغم من أن أوروغواي قد صوتت مؤيدة للقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، فإنها تود القول بأنه ليس من المناسب أن يؤذن للبعثة المتكاملة أو لأي من عمليات حفظ السلام الأخرى القيام بأية أنشطة عسكرية لمكافحة الإرهاب أو مكافحة التهديدات غير المتماثلة.

وأخيرا، تود أوروغواي أن تنوه إلى أن الولاية المعتمدة في قرار اليوم تتسم بطابع استثنائي، بالنظر إلى الحالة المحددة التي تواجهها البعثة في الميدان. ولا يعني الحل الذي يوفره هذا القرار إمكانية نقله إلى عمليات أخرى لحفظ السلام.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي جمهورية السنغال لتركيا في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي ضرب ذلك البلد الشقيق بالأمس.

وتود السنغال أيضا أن تثني على الجهود التي بذلها من تولوا صياغة نص القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). ونرحب بوزير الخارجية عبد الله ديوب ونشكره على مشاركته في جلسة اليوم.

لقد شاركت السنغال في تقديم مشروع القرار وصوتت مؤيدة له نظرا لاقتناعنا بأن مجلس الأمن قد منح عبره بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولاية أقوى وأكثر فعالية، تمشيا مع تلك الرغبة التي عبّرت عنها بوضوح الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماع القمة المعقود في داكار في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد منح المجلس البعثة الوسائل

التي تمكّنها من تقديم كل الدعم اللازم إلى حكومة مالي في جهودها الرامية إلى إعادة إرساء سيادتها على كامل أراضيها، فضلا عن جهودها الرامية إلى التصدي للتهديدات غير المتماثلة التي يواجهها البلد.

وهذا هو السبب في أن حكومتي تود أن تشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم، الذي مكن من إصدار هذا القرار. وتود السنغال أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها الكامل لسلامة مالي الإقليمية وسيادتها على كامل أراضيها.

كما تود السنغال أن تعرب عن تأييدها الكامل للجهود التي تبذلها القوات المسلحة المالية لاستعادة سيادة البلد على كامل أراضيه ومكافحة الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا لجميع بلدان المنطقة. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة المالية لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ونغتنم هذه الفرصة لكي ندعو جميع الأطراف إلى أن تكون أكثر التزاما بتنفيذ الاتفاق، لا سيما من خلال توفير المعلومات اللازمة بشأن عملية التجميع والدوريات المشتركة.

ما برحت السنغال ملتزمة ولن تدخر جهدا، مثلما فعلت حتى الآن، بتقديم كل مساهمة في الجهود الرامية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد، جارنا وشقيقنا وصديقنا. وهذا يفسر الجهود الإضافية التي بذلها بلدي من خلال إعادة نشر قوة الرد السريع. وأغتنم هذه الفرصة لكي أناشد مرة أخرى مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل عدم ادخار أي جهد في مواصلة ضمان دعمه الكامل لمالي، التي هي في حاجة إلى ذلك الدعم في هذه الفترة الحرجة بصفة خاصة، التي يواجه خلالها تهديدات خطيرة للغاية لا تهدد مالي فحسب بل المنطقة بأسرها والعالم.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان بالإجماع على اعتماد القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). وأود أن أشكر فرنسا على أخذ زمام المبادرة بإعداد هذا القرار. ويسر اليابان أن شاركت في تقديم القرار. لقد انقضى عام منذ توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتشيد اليابان بجميع الموقعين الماليين، الذين لم يبرحوا ملتزمين بتنفيذ الاتفاق. يجب ألا نفقد الزخم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الأطراف في مالي التعجيل بتنفيذ الاتفاق بعزم متجدد، بحيث لا يسمح للمفسدين بتعريض عملية السلام للخطر.

وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دعم مالي في تلك العملية. وبوصف اليابان شريكا على المستوى الثنائي، فهي تقدم المساعدة إلى مالي لبناء قدرات قطاعها الأمني ونشر ثمار السلام بين جميع السكان. قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشدد على أن الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ اتفاق السلام هي الجهات المالية ذاتها. قبل أسبوعين، أكد رئيس وزراء مالي، دولة السيد موديبو كيتا، مجددا أمام المجلس أن حكومته عاقدة العزم على تسريع التنفيذ الناجح للاتفاق (انظر S/PV.7719). وتتطلع اليابان إلى القيادة القوية لحكومة مالي.

وأخيرا، تشيد اليابان بموظفي البعثة، الذين يعملون كل يوم في ظل أوضاع أمنية عصيبة. وأود أن أعرب عن خالص تعازي للذين فقدوا حياتهم أثناء أداء واجبهم. إن القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) يزيد حجم قوات البعثة المأذون به بنسبة ٢٠ في المائة ويوضح الولاية المسندة إليها بشأن ضمان أمن الموظفين. وتأمل اليابان بشدة أن تحقق هذه التدابير نتائج ملموسة في تحسين الأمن في البعثة وقدرتها على تنفيذ ولايتها في الميدان. وتؤكد اليابان مجددا دعمها الكامل للبعثة والممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن خالص تعازي

الولايات المتحدة لضحايا وأسر الذين قتلوا في الهجوم الإرهابي البشع على مطار اسطنبول الدولي أمس. لا نزال ثابتين في دعمنا لتركيا ولجميع أصدقائنا وحلفائنا بينما نواصل مكافحة آفة وتهديد الإرهاب. وترحب الولايات المتحدة بتصويت مجلس الأمن اليوم بالإجماع تأييدا لتمديد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لمدة سنة إضافية. يأتي هذا القرار في فترة حاسمة الأهمية من تاريخ مالي وبالنسبة لمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

خلال العام الماضي وحده في مالي، قتل ٢٧ من حفظة السلام التابعين للبعثة. خلال العام الماضي وحده، جرح ١١٢. في ١٠ من تلك الهجمات استخدمت الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي استهدفت قوافل البعثة. وتتزايد دعوة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى الاضطلاع بولايات معقدة في بيئات خطرة تشمل تهديدات غير متناظرة. وهذا يتطلب المزيد من الاستجابات السريعة والفعالة والنشطة من جانب منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بنشر أو توفير قدرات للعمل بنجاح في هذه البيئات. كما يتطلب الوضوح من جانب مجلس الأمن.

وفي ضوء الحالة الأمنية المتقلبة، لا سيما في وسط وشمال مالي، ينبغي لقرار مجلس الأمن بتعزيز ولاية البعثة حيوية الأهمية لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار أن يساعد على تكييف وضع البعثة مع البيئة الأمنية السائدة. كما أن مجلس الأمن يطلب إلى الأمين العام تعزيز تعاون البعثة مع المبادرات الأمنية الإقليمية، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بحيث يكون لدى البعثة وعي أكبر بالديناميات الأمنية الإقليمية الأوسع نطاقا التي تعمل في إطارها.

لقد اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة اليوم من خلال التوفيق بين ولاية البعثة الحالية مع بيئتها الأمنية ومن خلال دعوة الأمين العام والدول الأعضاء إلى منح البعثة على نحو عاجل القدرات التي تحتاجها لجعلها في وضع أكثر تنقلا واستباقا وقوة في تنفيذ ولايتها. ويؤكد القرار أن على البعثة توقع التهديدات وردعها ومكافحتها بما في ذلك التهديدات غير المتناظرة، لحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. وهذا يعني أنه على البعثة أن تتخذ خطوات قوية وفعالة، بما في ذلك العمليات المباشرة، عند الاقتضاء، ضد التهديدات الخطيرة وذات المصداقية.

وعندما تتعرض البعثة لهجوم أو لتهديد فيما تضطلع بولايتها، يتوقع منها أن تتصرف، ويتوقع منا كفالة أن البعثة لديها القدرة على القيام بذلك بفعالية. ليس في هذا غموض، كما أشار البعض؛ إنه منطقي، إنه ضروري عندما تنتشر بعثة في بيئة من هذا النوع. إنه خطوة حاسمة الأهمية إلى الأمام بالنسبة لهذه البعثة من بعثات حفظ السلام.

اليوم، أكد مجلس الأمن أيضا أن استعادة سلطة الدولة وبسطها تدريجيا في جميع أنحاء مالي — ولا سيما قوات الدفاع والأمن المالية التي جرى إصلاحها وإعادة تشكيلها – ستسهم في الاستقرار الذي يسعى إليه جميع الماليين. وهذا من شأنه أيضا أن يساعد على ردع التهديدات الإرهابية، التي لا تزال تودي بأرواح قوات الأمن المالية والجهات الداعمة للشعب المالي، وهي القوات الفرنسية وحفظة السلام التابعين للبعثة، من أجل تحقيق السلام الذي يتوق إليه. نحن نشيد بكل تأكيد بتضحياتهم في مالي.

لقد وقع اتفاق السلام والمصالحة في مالي قبل أكثر من سنة، لكنه لا يزال حتى اليوم غير منفذ إلى حد كبير. إن الإخفاق في المضي قدما وخوض المخاطر السياسية اللازمة من أجل الصالح الأكبر المتمثل في تحقيق السلام الدائم في مالي يفتح الثغرات للمخربين والإرهابيين. وفي حين أن الولايات المتحدة تشعر بالارتياح إزاء الاتفاق الأخير بين الموقعين على السلطات المؤقتة، وكذلك إزاء قرار الرئيس كيتا تعيين ممثل رفيع المستوى معني بالتنفيذ، فإننا نواصل – كما يؤكد بحق

القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) — الحض على تنفيذ جميع الموقعين فورا للطائفة الواسعة من الأحكام المؤسسية والأمنية والتنموية والمتعلقة بالدفاع المنصوص عليها في الاتفاق. لقد مر الكثير من الوقت، والصبر ينفد، والإرادة السياسية تتبدد والتنفيذ ضروري بشكل ملح.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بالإجماع اليوم على اعتماد القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) وتشكر الوفد الفرنسي بصفة خاصة على القيادة المستمرة التي أظهرها فيما يتعلق بمالي، بالتشاور الوثيق مع الأعضاء الأفارقة في المجلس.

وندعم ولاية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تمكن القوات من اتخاذ إجراءات قوية للدفاع عن نفسها وحماية المدنيين في بيئة أمنية تتسم بتهديدات غير متناظرة. الخسائر التي تكبدتها البعثة المتكاملة خلال السنة الماضية قد سبق أن أشار إليها متكلمون آخرون بجلاء. ونتفق مع أنه ينبغي تمكين القوات من القيام بالدفاع الاستباقي باتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهة الأخطار التي تهدد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في منطقة العمليات.

ونحيي العدد الكبير من حفظة السلام الذين يخاطرون بحياتهم وفي حالات كثيرة فقدوا أرواحهم في مالي. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء افتقار البعثة إلى القدرات الأساسية التي تمكنها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. ونؤيد العزم على توجيه رسالة واضحة بشأن الكيفية التي نتوقع أن يتم بها تنفيذ الولاية. ونعيد تأكيد رأي نيوزيلندا المتمثل في أن هذه الولاية توضح ولاية البعثة المتكاملة ولا توسع من السلطات المخولة للبعثة تحديدا بمنحها أي قدرة على الانخراط على نحو استباقي في أنشطة مكافحة الإرهاب.

ونحن نرى أن الولاية لم تكن في الحقيقة هي المشكلة التي تحتاج إلى المعالجة في هذه الحالة. فصلاحيات البعثة المتكاملة منصوص عليها بوضوح في الفقرة ١٧: فعبارة ”جميع الوسائل الضرورية“ ينبغي أن تعني ما تدل عليه. وإضافة صيغة معقدة حول قضايا تشغيلية معقدة، مثل وضع القوة ينطوي على خطر مفاقمة مشكلة الولايات الأقل وضوحا ويمكن أن تتسبب في آثار غير مفيدة للولايات الأخرى. وكما ورد في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، فإن بعثات الأمم المتحدة تعاني حاليا أوجه قصور كبيرة تجعلها غير مهيأة كما ينبغي لهذه المهام. وسيقتضي تكليف أي بعثة بهذه المهام قدرا أكبر من النظر والمناقشة في المجلس.

ونرحب بالنهج الشامل المتبع في الفترة التي سبقت اتخاذ القرار، ونرحب على وجه الخصوص بالانخراط مع البلدان المساهمة بقوات وبفرصة مناقشة الحالة في مالي مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الحوار التفاعلي غير الرسمي مع المجلس في ١٦ حزيران/يونيه.

السيد دي لا كاي غارسيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): ترحب إسبانيا باتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، الذي شاركت في تقديمه. يمثل القرار رد مجلس الأمن على الطلب الذي قدم بالإجماع من من الحكومة والأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي والمجتمع المدني والبلدان المساهمة بقوات والجهات السياسية الفاعلة خلال زيارة المجلس إلى مالي في آذار/مارس. إنه طلب لتعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وقد حاول مجلس الأمن، في هذا القرار، أن يحدد إطارا ملائما وإذنا باستخدام القوة في عملية لحفظ السلام في مناخ من الهجمات غير المتناظرة. سيستطيع أصحاب الخوذ الزرق الآن القيام بعمليات لاستباق ولردع ولمكافحة التهديدات غير المتناظرة ضد المدنيين في دفاع مشروع وفي الدفاع عن الولاية المنوطة بهم. وهذه خطوة هامة. فهي تبرهن على التزام المجلس بتحقيق السلام في مالي. وهي كذلك تقدير للبلدان المساهمة

بقوات التي يخاطر رجالها ونساؤها بحياتهم، والتي لديها الآن ولاية تضعها في وضع أفضل للعمل في بيئة معادية للغاية.

بيد أن القرار ليس نهاية المطاف، بل إنه بداية ما ينبغي أن يكون فصلا جديدا. وإذا أردنا أن ننجح، فإن هذه الولاية ينبغي أن تقترن بتعزيز كبير لقدرات ومعدات البعثة، غير أنه من الضروري، على وجه الخصوص، للأطراف التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام الذي لا نزال نرى أنه أفضل فرصة لمالي لتحقيق السلام والأمن على نحو دائم.

وأخيرا، أشكر فرنسا على قيادتها وكفاءتها في مساعدة المجلس على التوصل إلى اتفاق بشأن هذا النص القوي. كما نود كذلك أن نشدد على الأهمية التي نعلقها على إدراج التركيز على المرأة والسلام والأمن بطريقة شاملة في النص بأكمله. فالإدراج يفي بالوعد الذي قطعه أعضاء المجلس للمنظمات النسائية المالية التي استمعنا إليها في آذار/مارس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): دعوني أبدأ، شأني شأن الآخرين، بالإعراب عن خالص التعازي لحكومة وشعب تركيا على الهجوم المروع على مطار اسطنبول الدولي.

بإيجاز شديد، فيما يتعلق بمالي، أرحب بالإجماع على اتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). فهو يوفر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قدرات وشروط تمكنها من الاضطلاع بمهمتها بنجاح. وينص القرار بوضوح، فضلا عن توفير القوات الإضافية، على أن قوات حفظ السلام ستتخذ إجراءات قوية للدفاع عن نفسها ضد هجمات الجماعات العازمة على تعطيل اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ولذلك، فإن هذه الولاية تعزز قدرة البعثة المتكاملة على التصدي للتهديدات غير المتناظرة عن طريق توفير قدرة استخبارية معززة للبعثة، على سبيل المثال. وتتماشى هذه الولاية تماما مع مبادئ حفظ السلام. فالبعثة مخولة اتخاذ إجراءات دفاعا عن النفس ودفاعا عن الولاية.

وأحيي حفظة السلام الذين يخاطرون بأرواحهم في مالي. تبرهن هذه الولاية على الالتزام المشترك للمجلس بالمساعدة في جعل مالي أكثر استقرارا وأمنا. ويجب على حكومة مالي ومجموعات الشمال الموقعة الآن استخدام هذه الفرصة لتنفيذ بنود اتفاق السلام من دون تأخير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أبدأ بتقديم تعازي فرنسا وتضامنها مع تركيا في أعقاب الهجوم المروع الذي وقع في اسطنبول يوم أمس، الذي ندينه بشدة.

قرر مجلس الأمن أن يتحرك في اتجاهين رئيسيين باتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) اليوم. أولا، يطلب مجلس الأمن إلى حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة التعجيل بعملية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتنخرط الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة الآن في سباق مع الزمن ضد الإرهابيين الذين يريدون إخراج عملية السلام عن مسارها. وتقع على الأطراف الموقعة مسؤولية تاريخية للتوصل إلى اتفاق يوفر للشعب أخيرا ثمار السلام، ولا سيما في الشمال. ويكون مجلس الأمن قد حدد، من خلال القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، أولوية استراتيجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدعم تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء إقليم مالي.

ويعزز مجلس الأمن البعثة المتكاملة لتمكينها من التكيف مع بيئتها الأمنية الفريدة. وقد استمع مجلس الأمن إلى الطلب العاجل الذي قدمه رئيس مالي ورؤساء دول غرب أفريقيا، الذين يعرض جنودهم حياتهم للخطر كحفظة للسلام في مالي.

إن البعثة المتكاملة تتصدي لتهديد الجماعات الإرهابية. فهذه هي بيئة استثنائية لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ونحن ندرك ذلك. وأكرر، في ذلك الصدد، تعازينا لجميع الذين جادوا بأرواحهم في التزامهم تجاه البعثة المتكاملة.

وقد قررنا أن نوفر للبعثة المتكاملة، من خلال القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، جميع الوسائل اللازمة لتمكينها من التكيف مع هذه البيئة. إن حماية المدنيين وسلامة حفظة السلام في مالي هو أولويتنا العليا. وعلى وجه أكثر تحديدا، يعمل مجلس الأمن على تعزيز البعثة على مستويين. أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالوسائل المتاحة لها، قررنا نشر ٢ ٥٠٠ من الجنود وأفراد الشرطة الإضافيين في إطار البعثة. هذه الزيادة الكبيرة في القوة ستجعل من الممكن نشر وحدات عسكرية أوروبية متخصصة. كما يطلب مجلس الأمن أيضا تعزيز المعدات المملوكة لوحدات البعثة المتكاملة، بما في ذلك طائرات الإجلاء الطبي الهليكوبتر والطائرات بلا طيار والمركبات المدرعة. ومن الأهمية بمكان أن تقوم البلدان التي تملك هذه القدرات بالاستجابة لذلك النداء. وفيما يتعلق بولاية البعثة المتكاملة فقد أعطاها مجلس الأمن أقوى ولاية ممكنة في بيئة إرهابية، من خلال القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). فهي تخول للبعثة المتكاملة استخدام جميع الوسائل اللازمة لمنع ومكافحة التهديدات غير المتناظرة للمدنيين وحفظة السلام أنفسهم.

ويمارس مجلس الأمن مسؤوليته عن السلم والأمن الدوليين بالكامل باتخاذه القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦). فمجلس الأمن يضطلع بمسؤوليته عن طريق تذكير شعب مالي بأنه يقف إلى جانبه على طريق السلام. لقد دعم مجلس الأمن مالي، التي كان وجودها في حد ذاته مهددا، منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٢. وسيواصل القيام بذلك حتى يتمكن الماليون من العيش في سلام بصفة دائمة.

وقد اضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته عن طريق تزويد حفظة السلام بكل الوسائل للاضطلاع بمهمتهم النبيلة والأساسية في ظل أصعب الظروف.

بفضل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ساعد مجلس الأمن عمليات حفظ السلام على التطور على أرض الواقع. ولدى فرنسا طموح وأمل في الأمم المتحدة، وترغب في أن تضطلع الأمم المتحدة بحماية المدنيين، أينما كانوا معرضين للخطر.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد ديوب.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أغتنم هذه الفرصة في البداية، لأعرب عن تعازي وتضامن حكومة مالي مع حكومة وشعب تركيا، البلد الشقيق والصديق، بعد الهجوم المميت الذي وقع في اسطنبول أمس. وأعبر أيضا عن تمنياتنا بالشفاء العاجل لجميع الجرحى، وأعيد تأكيد إدانة حكومة مالي الشديدة لهذه الهجمات الإرهابية.

إن برنامجي اليومي لا يسمح لي بالحضور شخصيا في مجلس الأمن في هذه اللحظة التاريخية التي يعتمد فيها القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، الذي يجدد ولاية البعثة. يشكل اعتماد هذا القرار مسألة حيوية الأهمية بالنسبة لمالي، كما عبر عن ذلك رئيس الوزراء ورئيس الحكومة، السيد موديبو كيتا في ١٦ حزيران/يونيه بمناسبة النظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

وقد ذكّر السيد موديبو كيتا، في كلمته أمام مجلس الأمن وخلال المناقشة الحماسية التي جرت في المجلس، بتوقعات مالي والأمل الكبير الذي يعلقه شعب مالي وحكومته على الولاية المستقبلية للبعثة. وتتمثل تلك التوقعات فيما يلي: إسناد ولاية أقوى وأكثر استباقا للبعثة، مع تعزيز القدرات التشغيلية وتوفير المعدات الكافية لها؛ وزيادة الدعم المقدم إلى القوات المسلحة وقوات الأمن في مالي، التي أذكر بأنها على الخطوط الأمامية لتلك المعركة، فضلا عن تنسيق العمليات مع القوات

الدولية ودعم مبادرات مكافحة الإرهاب الإقليمية، بما في ذلك مبادرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي.

ومن دواعي سرور حكومة مالي أن تلاحظ اعتماد القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) بالإجماع، لتمديد ولاية البعثة إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الإجماع الذي توصلتم له بشأن بلدي. تدرج ولاية البعثة توقعات حكومة مالي، وتوفر ابتكارات ستمكن البعثة من الوفاء بولايتها على نحو كامل، والاضطلاع بدورها فيما يخص دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وكذلك الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار داخل مالي، والتي ساهم فيها بلدكم بشكل كبير.

نعلم جميعا أن هذه الولاية الجديدة المعززة والقوية تزود البعثة بالوسائل للوفاء بولايتها في بيئة من التحديات الأمنية الاستثنائية، تتسم بتنفيذ هجمات غير متكافئة. إن مالي ترحب باعتماد هذا القرار الذي يظل هدفه الاستراتيجي، استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء إقليمنا الوطني، وخاصة في المناطق الشمالية التي تأثرت بالأزمة.

وأود، باسم شعب وحكومة مالي، التعبير لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن عن امتناننا الكبير ليس لهذا الإجراء التاريخي فحسب، بل ولهذا الإنجاز الكبير المتمثل في اعتماد هذا القرار، وقبل كل شئ على إرسال إشارة قوية إلى كل أعداء السلام مفادها أن الأمم المتحدة ومالي وقوى السلام لن تفتر في عزمها وسترد بالمثل من أجل مواصلة السير على طريق السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على شجاعة مجلس الأمن وشعوره بالمسؤولية، وهو يواصل الاضطلاع الكامل بمسؤولياته فيما يخص مواجهة التهديدات التي تطال السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وباسم السيد ابراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، أود الإعراب عن تقديرنا للرئيس فرانسوا أولاند ولفرنسا، بصفتها رئيس مجلس الأمن،لالتزامها الثابت تجاه مالي، وجهودها الرامية لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الساحل. كما نوجه شكر وتقدير مالي العميقين أيضا للسيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى أخينا، الممثل الخاص، السيد محمد صالح النظيف على جهودهما المتواصلة لتحقيق السلام والاستقرار في بلدنا.

وسأكون مقصرا إذا لم أشكر الجزائر، رئيسة لجنة رصد اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك جميع البلدان المساهمة بقوات، على دعم التكييف الضروري للولاية الجديدة للبعثة مع البيئة الأمنية التي تعمل فيها. ويتعين علي كذلك الإشادة بجميع حفظة السلام الذين فقدوا حياتهم في مالي، والاعتراف بكل التضحيات التي قدموها، لتحقيق الاستقرار في بلدي.

وأود أن أختتم هذا البيان بإعادة التأكيد على التزام رئيس جمهورية مالي، السيد ابراهيم بوبكر كيتا، وعزمه على بذل كل جهد ممكن للإسراع في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي يمثل الوثيقة الختامية لعملية الجزائر. وقد قامت حكومة مالي وستواصل القيام بدورها، وستتحمل بمساعدة المجلس، مسؤولياتها الكاملة في تحقيق السلام والاستقرار في مالي من أجل جميع مواطنيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥